IRAQI Academic Scientific Journals

University of Diyala KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Vol (0) No (0)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية

ISSN: 2960-1363

The Theoretical Construction of Cognitive Reality and The Problem of Human Development

Nadia Mahdi Abdulkadir [1]

[1] *Diyala University \college of Administration and Economics, Diyala, Iraq*

Authors email: nadiaeco@uodiyala.equ.iq

Abstract: The birth of the knowledge and technology economy brought about a tremendous revolution that produced many developments in various fields in general and in achieving human development in particular, as this development requires the preparation of trained and advanced scientific and technical cadres in order to work on ease of dealing with this enormous scientific and technological revolution in information and communications. The study examines the implications of the knowledge economy and human development and the extent of the ability of Arab countries to reach them.

The most important thing that the basic objectives of the study focus on are fundamental facts through which it seeks to identify the concept of the knowledge economy, the mechanisms and extent of achieving human development, and the extent of contribution to the development of the human element. The study starts from the hypothesis that: -

The knowledge economy has achieved an accumulation of knowledge embodied in information and communication technology, and this has become an essential feature of the global economy, but the reality of political and economic divisions between Arab countries and the

dependency and exposure of the Arab economy to the outside does not enable these countries to contribute seriously to the production of knowledge in general and transfer their economies to Particularly in the knowledge economy.

The study concluded that the main role in achieving human development is through what is practiced by government institutions and the private sector by providing the environment by government institutions and opening the way for members of society to work by increasing job opportunities on the condition of availability of educational qualification, especially for trained workers in companies and institutions of the private sector. In order to increase labor productivity and improve product quality. The study recommended the need to establish research and cultural centers for members of the community that contribute to the preparation of government institutions and interest in science and scientists and encourage them to do more research and scientific experiments and take care of development and scientific research and benefit from the research they provide, especially if it increases the welfare of the economy

Keywords: knowledge economy, human development, technology.

DOI:

البناء النظري للواقع المعرفي وإشكالية التنمية البشرية

أ.م.د نادية مهدي عبد القادر [1]
[1] جامعة ديالى/كلية الإدارة و الاقتصاد، ديالى، العراق
nadiaeco@uodiyala.equ.iq

المستخلص: ان ولادة اقتصاد المعرفة والتكنولوجية أحدثت ثورة هائلة أفرزت مستجدات كثيرة في مختلف المجالات بصورة عامة وفي تحقيق التنمية البشرية بصورة خاصة حيث ان هذه التنمية تتطلب تهيئة الكوادر العلمية والتقنية المدربة والمتطورة من اجل العمل على سهولة التعامل مع هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة في المعلومات والاتصالات وجاء تناول الدراسة لانعكاسات اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية ومدى قدرة الدول العربية للوصول اليهما.

وأهم ما تركز عليه الاهداف الاساسية للدراسة هي حقائق جوهرية تسعى من خلالها التعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة وآليات ومدى تحقيق التنمية البشرية ومدى المساهمة في تطوير العنصر البشري، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها :-

ان اقتصاد المعرفة حقق تراكماً معرفياً تجسد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبات هذا سمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي، لكن بقاء واقع الانقسامات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية وتبعية وانكشاف الاقتصاد العربي على الخارج لا يمّكن هذه الدول من المساهمة الحضارية الجادة في انتاج المعرفة عموماً ونقل اقتصاداتها الى مصاف اقتصاد المعرفة خصوصاً .

وتوصلت الدراسة الى الدور الرئيس في تحقيق التنمية البشرية هو من خلال ما تمارسه المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بتوفير البيئة من قبل المؤسسات الحكومية وفتح المجال امام افراد المجتمع للعمل من خلال زيادة فرص العمل على شرط توافر التأهيل العلمي لا سيما بالنسبة للعاملين المدربين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص من اجل زيادة انتاجية العمل وتحسين نوعية المنتج. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تأسيس مراكز بحثية وثقافية لأفراد المجتمع تساهم على تهيئتها المؤسسات الحكومية والاهتمام بالعلم والعلماء وتشجيعهم على المزيد من القيام بالبحوث والتجارب العلمية والعناية بالتطوير والبحث العلمي والاستفادة من البحوث التي يقدموها خاصة اذا كانت تزيد من رفاهية الاقتصاد

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التنمية البشرية، التكنولوجيا.

Corresponding Author: E-mail: nadiaeco@uodiyala.equ.iq

1- المقدمة :

تمثل التنمية هاجساً مستمراً للكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، خصوصاً مع تفاقم أزمات الجوع والفقر والجهل والتخلف وارتفاع نسبة التطرّف والارهاب في الكثير من الدول وزيادة معدلات النزوح باتجاه الدول المتقدمة، مما دفع الكثير من حكومات الدول النامية الى المباشرة في وضع خطط لتحسين معدلات التنمية البشرية وتخفيض معدلات الامية وتطوير آليات التعليم والعلوم بهدف بناء مجتمع معرفي يقوم على تعزيز الابتكار والابداع كمنطلق لتطوير الاقتصاد وتحسين معدلات نموه وبناءه على اسس متينة تسمح بالاستقرار الاجتماعي والسياسي للشعوب وتحدّ من مشاكل التطرف والعنف والفساد وتدعم الديمقراطية وحقوق الانسان.

هذه الدراسة تستمد أهميتها من أهمية متغيراتها (اساسيات المعرفة، ومرتكزات اقتصاد المعرفة، والتنمية البشرية) وعينتها تجارب بعض الدول المختارة ومنها الدول العربية التي كان لها الهدف الرئيس لتحقيق هذه المتغيرات والوصول الى الاقتصاد العالمي.

مشكلة الدراسة تكمن في ان معظم الدول العربية تواجه مشاكل على صعيد ديمومة الحياة الانسانية منها المشاكل الاجتماعية والسياسية التي أثارت المزيد من التوترات والحروب ومظاهر التطرّف الديني والارهاب وعدم تداول السلطة بالوسائل الديمقراطية فكان لهذه النتائج أثر سلبي على تحقيق التنمية في معظم الدول العربية.

2- فرضيات البحث:

ان اقتصاد المعرفة يمثل تراكما معرفياً تجسد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وباتت هذا سمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي لكن بقاء واقع الانقسامات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية وتبعية وانكشاف الاقتصاد العربي على الخارج صعب في تطبيق الاقتصاد المعرفي.

وتهدف الدراسة الى التعرف بأهمية اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية باعتبار ان البشر هم خلفاء الارض كما ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز. وبيان مدى الدور الريادي الذي يجب على المؤسسات الحكومية القيام به من اجل النهوض بالاقتصاد لخدمة افراد المجتمع.

اولا- مفهوم الاقتصاد المعرفي

1- عرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي على انه نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالات الانسانية بإطراء(تقرير الامم المتحدة,2008).

2- الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والابداع العلمي الوزن الاكبر في نموه ويقوم على تنمية الموارد البشرية وخاصة صناعة وانتاج المعرفة علميا ومعرفيا كي يتمكنوا من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمدا على المعرفة التي يعتمدها العنصر البشري كمورد استثماري وسلعة استراتيجية وكمصدر للدخل القومي.(Low, L.2000:p14)

3- وهو الاقتصاد الذي يقوم باستغلال كل انواع المعرفة في جميع النشاطات ويساهم بخلق الثروة.(نعيم الظاهر, 2009:264)

4- ونستنتج من التعارف اعلاه بانه ذلك الاقتصاد الذي يستغل المعرفة في كيفية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة الانتاج وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق تنمية اقتصادية بشرية مستدامة.

ثانيا – سمات الاقتصاد المعرفي

ان المعارف العلمية اكتسبت اهمية كبيرة في اقتصاد المعرفة بوصفها المورد الرئيس للميزة التنافسية، وبذلك يتطلب الالمام بأهم السمات التي يتميز بها اقتصاد المعرفة، وهي على النحو الاتي:- (نبيل,نادية,2005:28)

1- يحتاج اقتصاد المعرفة الى عنصر العمل بنسبة اعلى من العناصر الاخرى وبدرجة عالية من الكفاءة والتخصص ولذلك يتطلب الاستثمار في المورد البشري باعتباره راس مال فكري ومعرفي، ويبرز هنا دور راس المال البشري بصورة اكثر من راس المال المادي، اذ كشفت البشرية عبر تاريخها الطويل في صورة قانون التطور المتصاعد للقوى الانتاجية، والذي يقضي بحدوث تغيير مستمر في القوى الانتاجية والتي يكون عنصر العمل احد هذه القوى وهذا التغير يؤدي الى زيادة في قدرة المجتمع على الانتاج.

2- – انتقال النشاط الاقتصادي من انتاج وصناعة السلع الى انتاج وصناعة الخدمات المعرفية، ان هذه السمة جعلت من اقتصاد المعرفة اقتصاداً لا يهدف عند انتاجه الى ضرورة توفير موقع جغرافي معين او مدة زمنية محددة بل يعتمد بشكل اساسي على تعاظم دور المعلومات وأهمية الوصول اليها، ودورها الدافع والمؤثر في عملية التكامل فالمعلومات هي المفتاح الى عولمة الاقتصاد، وفضلاً عن ان التجارة والاستثمار من العوامل المشجعة للعولمة.

3- – توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية

أسهمت التحولات التكنولوجية في احداث تغيرات فكرية بالنسبة للافراد من استعمالهم للمعلومات واضفاء الصفة المادية على قيمتها الى درجة جعلت من المجتمع الانساني المعرفي مجتمعاً قائماً على مبدأ الاتصال الحاسوبي (Compunication) والذي يؤكد انه من خلال التطور التكنولوجي يستطيع الافراد الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بوساطة الحاسوب باقصى سرعة بسبب اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على السرعة وهذه الصفة ميزت الاقتصاد المعرفي عن الاقتصاد التقليدي.

4- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين:- من الضروري الاهتمام بالتعليم باعتباره من اهم مقومات مجتمع المعلومات، فالتعليم الحقيقي يشجع على تنمية القدرات وحل المشكلات والابتكار من خلال ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة والتنمية المهنية.

5- – تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغير والتنمية :-

تغطي عملية البحث والتطوير جميع النشاطات المتعلقة بالبحوث الاساسية والتطبيقية في العلوم والهندسة والتصميم وتطوير الا نموذجات الاصلية والاساليب الانتاجية المستعملة في العملية الانتاجية والبحوث الاساسية هي البحوث التي تهدف الى خلق المعرفة الجديدة او هي الوسائل المبتكرة في تفسير الظواهر على اختلافها والتنبؤ بها وطرائق قياسها واختيار صحة نظرياتها.

ثالثا- العلاقة بين التنمية البشرية واقتصاد المعرفة

1- مفهوم التنمية البشرية :- تعرف التنمية البشرية على انها احد الوسائل التي تساهم في تحريك وصقل القدرات والمهارات والكفاءة البشرية في مختلف جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية.(باسيل (2000:54-57,

وكذلك هي وسيلة لتهيئة ظروف الانسان وتطوير نفسه وتنمية قدراته العقلية والبدنية.

يلعب الاقتصاد المعرفي دوراً رئيساً في تحقيق التنمية البشرية من خلال العلاقة التبادلية بين المعرفة والانسان، وبما ان الانسان في الفطرة تكوّن من قوى عقلية وانفعالية وجسمية واجتماعية وروحية وهذه الفطرة قابلة للنمو بفضل القابليات والخصائص التي يتميز بها الانسان، وتعد المعرفة كالقطار الذي ينقل الانسان الى محطة النمو الذاتي والمتمثلة بنمو قواه الجسدية ويرقي مهاراته الحركية والادائية، اذ يكيف الانسان مع بيئته الطبيعية والاجتماعية، وتتمثل عملية إنماء الانسان في تغيير سلوكه بصورة ايجابية بما يمكنه من القدرة على التكييف ومواجهة التحديات. والمعرفة بذلك تصنع الانسان، كذلك الانسان يصنع المعرفة، ومن خلال المعرفة يمكن ان يبلغ الانسان غاياتهُ الثلاثة (الحرية، العدالة، الكرامة الانسانية).

وتكون التنمية البشرية التي تستعمل المعرفة كأساس فيها هي المحرك الاساسي في هذه التنمية والحافز الأول لتحقيقها، وان المجتمع الذي لا يسعى خلف المعرفة ولا يبذل الجهد في الحصول عليها يطلق عليه مجتمع متخلف تحتل التنمية البشرية فيه أدنى المستويات وتختلف المجتمعات الانسانية في درجة تقدمها وحضارتها في اطار مسيرتها التاريخية تبعاً لكفاءة النظام الثقافي (المعرفي) الذي يعمل في هذه المجتمعات.

وبالعلم والمعرفة ينظم الانسان حياته بمختلف جوانبها السياسية والاعلامية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وان هذا التنظيم اذا لم يقم به الانســان لا يستطيع ان يسيطر على التغير الذي يحصل في المجتمع.

فضلاً عن ذلك من خلال زيادة الوعي والخبرة التي يحصل عليها الانسان يستطيع ان يجد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع في قطاعاته المختلفة فيعمل على تشخيصها وتفسيرها والتغلب عليها، ومن اهم هذه المشكلات مشكلة البيئة وما يصيبها من تلوث نتيجة لاستخدام مختلف المواد في الصناعة، من خلال تحكّم الانسان في ثروات وخيرات الارض والطبيعة..

وابرز ما يلاحظ في اقتصاد المعرفة، اعتماده بصورة أساسية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تعد من أحدث التغيرات التي حصلت في الاقتصاد المعرفي، فهي الوسيلة التي تستعمل للوصول الى اقتصاد المعرفة، ولا تستطيع وحدها ان تحقق الهدف المطلوب ما لم يضع الانسان يده على هذه التكنولوجيا

ويستعملها الاستعمال الامثل ولا يتم ذلك الا بالعلم وبالتعلم وبصقل مهاراته وزيادة كفاءته العلمية والمعرفية بهذه التكنولوجيا. وبذلك فان اقتصاد المعرفة يرجع له الفضل الأول والاخير في تحقيق التنمية البشرية، فهو يمثل الهدف النهائي الذي يسعى الانسان للوصول اليه وتحقيقه عن طريق التنمية البشرية.

رابعا: تجارب بعض الدول العربية في تحقيق التنمية البشرية وصولاً الى اقتصاد المعرفة:

هناك بعض من الدول العربية نبهت الى موقفها من الاقتصاد العالمي فعملت جاهدة على ان تلحق بهذا الاقتصاد وان تسعى نحو تحقيق تنمية بشرية واقتصادية وتسير على مسار الدول المتقدمة من هذه الدول العربية التي برزت في الساحة والتي كانت سباقه بنظيراتها الدول العربية الاخرى هي (مصر، الامارات العربية المتحدة).(الحسيني,2008:227)

أولاً: مصر

تُعد مصر من اكبر الدول العربية من حيث السكان، ولها تاريخ عريق وطويل في التقانة والتربية والعلوم ولكن هناك ما يعيق سرعة تقدمها في تحقيق التنمية مثل كثافة السكان وقلّة الموارد المالية والحروب التي خاضتها ومعدلات الفقر والبطالة والأمية، ولكن تحتضن مصر اكبر عدد من الباحثين، أضافة الى كونها دولة ذات قطاع صناعي ناشط وفيها حضارة تمتد الى الاف السنين.

1. مؤشرات التنمية في مصر:- (تقرير الامم المتحدة,2007-2008)

تحتل مصر المرتبة (112) حسب ترتيب مؤشر التنمية البشرية على الصعيد العالمي والمرتبة (13) عربياً ( )، تتبوأ مركز الصدارة بين الدول العربية على صعيد البحث العلمي، ويمكن اعتبارها مؤشراً لواقع التقدم العلمي فيه لعدة أسباب منها:-

تبلغ مساحة مصر (1،2) مليون كلم مربع*

-يبلغ عدد سكانها ما يقارب ثلث سكان الدول العربية* .

-يبلغ عدد افراد القوى العاملة حوالي (21) مليون عامل* .

*عدد الجامعات الحكومية في مصر يساوي (21) جامعة، اضافة الى اكثر من عشرين جامعة خاصة بينها الجامعة الامريكية في مصر والجامعة الفرنسية التي تم افتتاحها في عام 2007

-لعبت مصر، وعلى مدى التاريخ دوراً حيوياً في تحديد سياسات الدول العربية فكانت نقطة جذب للكثير من العلماء والمفكرين، ومحط أنظار الطامعين فهي تتمتع بثروة تاريخية وحضارية عظيمة-

بالنسبة للفقر بلغ عدم العيش لأكثر من (40 سنة 7،5%) من عدد السكان ومعدل الامية للسكان من الاعمار فوق (15 سنة حوالي 28،6%) ونسبة الذين لا يحصلون على مصدر جيّد من المياه (2%) ومعدل الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (3،1%) ومعدل السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم يوازي (43،9%) وبلغت نسبة البطالة (10،70%) ومعدل النشاط الاقتصادي للمرأة (20،1%) وللرجال (76%)، اما اجمالي ما تستوردهُ مصر فبلغ (33%) وما تصدرهُ (30%) من أجمالي الناتج المحلي وتبلغ نسبة الصادرات الرئيسية والصادرات من المواد الاولية (64%) من إجمالي صادراتها

والصادرات الصناعية (31%) من إجمالي الصادرات (0،6%) من صادراتها وهي صادرات ذات تكنولوجيا عالية، اما مشتركي الانترنت فبلغ (68) مشترك وعدد الخطوط الهاتفية الثابتة (140) خط و(184) مستخدم للهاتف الجوال لكل (1000) شخص، ويُعتبر المؤشر الأهم بالنسبة لواقع البحث العلمي في مصر في وجود (حوالي 57%) من اجمالي عدد الباحثين العرب فيها، وهي تنفق 30% من اجمالي الانفاق العربي على البحث والتطوير وتبلغ حصتها من الدخل 12% من اجمالي الدخل العربي .

وقد يعطي دراسة الواقع العلمي في مصر، صورة واضحة عن واقع البحوث العلمية في دول عربية أخرى.

:- الأنفاق عن البحث العلمي

هناك مصدران للأنفاق على البحوث العلمية هما*

أ- مصدر حكومي.

ب- مصدر خارجي.

أ-الانفاق الحكومي: ان الانفاق الحكومي يشكل العصب الرئيسي للأنفاق على البحث العلمي بنسبة تتراوح ما بين (50% - 60%) والباقي يأتي من مصادر خارجية (تمويل خارجي)، وتوزع هذا الانفاق على البحث العلمي لصالح مؤسسات الانتاج بنسبة (38،3%) وعلى قطاعات الخدمات الرئيسة (الزراعة، النفط، الكهرباء) بنسبة (40،8%) ، وارتفعت حصة الانفاق الوطني على البحث العلمي بمعدل (7،4%) في السنة وطبقاً لهذه الزيادة ارتفع معدل الانفاق الوطني على البحوث العلمية الى (0،24%) من اجمالي الناتج الوطني على البحث العلمي في الدول النامية البالغ (1،0%) وأقل من متوسط المعدل العالمي للانفاق الوطني على البحث والتطوير والمقدّر بـ (1،62%) من إجمالي الناتج العالمي (GNP). وهو أقل من متوسط المُعدّل العام.(تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008)

ب- التمويل الخارجي: يلعب التمويل الخارجي دوراً في تمويل البحوث العلمية داخل مصر ويختلف هذا التمويل حسب طبيعة النشاط البحثي ومكانهُ ففي جامعة القاهرة، يغطي التمويل الخارجي للنشاط البحثي من (40% - 100%) حسب طبيعة مشروع البحث ونوعهُ، ويعزو البعض قلة جودة مخرجات البحث الممولة من الخارج في معظم الدول العربية الى عدم جدية مصادر التمويل لمراقبة جودة النتائج البحثية ومصداقيتها فهم يعتبرون التمويل مساعدة الى مراكز الابحاث اكثر منها حاجة وضرورة، بينما يعزو البعض الاخر الى تدهور بيئة البحث العلمي، من حيث عدم قدرة الباحثين على الوصول الى مصادر المعلومات بسهولة والى ضعف النظام التربوي والتعليمي وعدم قدرة الباحثين ومراكز البحث على الحصول على تجهيزات متطورة وكذلك الى النقص في التدريب والتأهيل، ومن هنا فأن مصر وبالرغم من كونها الدولة الاكبر عربياً التي تتمتع بقدرات فكرية وعلمية تفوق الدول العربية وتاريخها الثقافي والعلمي يشهد لها ذلك فانها بحاجة الى كثير من الجهود الاضافية على صعيد بناء مجتمع المعرفة وتحقيق المزيد من التنمية البشرية والاقتصادية فيها بما يساعد في تأمين الاستقرار الاجتماعي للسكان والارتقاء الى مستويات أعلى.

ثانياً: الإمارات العربية المتحدة:

تسعى دولة الامارات العربية المتحدة الى قيادة عملية بناء وتنمية شاملة لكي تصبح من الدول الاولى في العالم في حقل التجارة والخدمات والبناء، ويعمل زعماؤها على وضعها في مصاف الدول المتقدمة على صعيد التربية والتعليم والعلوم، واعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي سياسية إنمائية تربوية شاملة مُستفيدة من الفائض التراكمي* للعائدات النفطية ومن التجارة وكانت كل من الامارات العربية المتحدة ودولة قطر السباقتين في دول الخليج الى فتح ابوابهما لمؤسسات التعليم العالي الاجنبية خصوصاً الامريكية وانشاء هيئات وطنية حكومية مستقلة لتطوير التعليم العالي بإشراف مباشر من حكامهما ومسؤوليهما الكبار وذلك لتأكيد الأهمية التي تؤليها حكوماتها لرفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي.

ويكون الأنموذج الاماراتي من أكثر الأنماذج دلالة على واقعية تطور التعليم والعلوم في الدول العربية الغنية كونها تتّبع سياسة إنمائية شاملة وتعمل على إنماء قدراتها البشرية مستفيدة من امكانياتها الاقتصادية الكبيرة وإنفتاحها على العالم، وتحتل الامارات العربية المتحدة المرتبة (39) بالنسبة لترتيب مؤشر التنمية البشرية في العالم، والمرتبة الثالثة عربياً بعد الكويت وقطر، وبلغ عدد سكان الامارات العربية المتحدة الى حوالي (4،4) مليون نسمة عام (2007) بما فيهم المهاجرون المقيمون فيها وتشكل الاماراتيون (9%) من القوة العاملة فيها، ومعدل البطالة (2%) وبلغ معدل النمو السكاني (3%) و(57%) من الاماراتيين هم دون العشرين سنة وبلغ فائض الدخل الوطني حوالي 40 مليار دولار ( )، وتعتبر دبي المركز التجاري الرئيسي للامارات العربية المتحدة، وأبو ظبي المركز النفطي، والشارقة المركز الرئيسي للنشاط التربوي والثقافي، وبلغ معدل الانفاق على البحوث العلمية في الامارات حوالي 0.4% من اجمالي الناتج المحلي، وبلغ عدد مستخدمي خطوط الهاتف الثابت (273) وخطوط الهاتف الجوال (1000) ومستخدمي الانترنت (308 مستخدم) لكل (1000 شخص).(تقديرات اليونسكو,1998-2005)

وبلغ حجم الصادرات الصناعية (24%) من الناتج المحلي الاجمالي منها (10،2%) صادرات ذات تكنولوجيا عالية، اما نسبة المتعلمين في الامارات فقد بلغ (91% من النساء و84% من الرجال) وبالنسبة لاجمالي السكان فان نسبة المتعلمين للأعمار ما بين (15-24) عاماً توازي (90%) من السكان، وقد وضعت الحكومة خططاً وطنية لالغاء الامية نهائياً قبل عام 2010 وبلغ معدل الطلاب بالنسبة للاساتذة 1:12 وهو الاعلى في العالم، وكذلك أقرت حكومة الامارات استراتيجية وطنية خاصة للتربية والتعليم تدعى "التربية 2020 (Education 2020) "عبارة عن سلسلة من الخطط الخمسينية تهدف الى ادخال التقنيات الحديثة في التعليم وتنشيط وتعميق المعارف الابتكارية والابداعية وتحفيز التعليم المستدام ( )، وتعتبر الامارات العربية المتحدة هي الدولة الاولى في مجلس التعاون الخليجي التي بادرت الى السماح بفتح جامعات ومؤسسات تعليمية خاصة وأجنبية معظمها أمريكي أو يتابع النظام التعليمي المتطور ( )، ويستطيع الطلاب الاماراتيون متابعة شهادات تعليم عليا فوق البكالريوس في مختلف الجامعات المفتوحة في الامارات وفي مختلف الاختصاصات كعلوم البيئة وإدارة الاعمال والهندسة والميكاترونيكس (*) وعلوم

المواد والعلوم المالية وتمنح هذه الجامعات شهادات عليا الماجستير والدكتوراه، وانطلاقاً من هذه المؤشرات ستكون الامارات الدولة العربية السبّاقة في بناء مجتمع معرفي متقدم وذلك بالاعتماد على جهود الحكومة المبذولة فيها ( )، حيث ان عامل النهضة ليس هو حجم الموارد الطبيعية و(خاصة النفط) التي تمتلكها الدولة او الثراء المفاجئ، ولكن هو القائد الرشيد والحاكم العادل الذي يتمتع برؤية مستقبلية كانت تخدم مصلحة الدولة.(المدفعي,2008:272)

ثالثاً: العراق:

يحتاج التطور العلمي والتكنولوجي المصاحب لـــثورة اقتصاد المعرفـــة تغيـرات مهمة في الموارد البشرية أهمها ازدياد التعليم وارتقاء المهارات واتساع دائرة الاتصال والتطور الحضاري والنمو الاقتصادي والبشري الذي ينتج عن التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن المعرف بان العراق يمتلك مركزاً جغرافياً سياسياً أستراتيجياً في منطقة الشرق الاوسط وثروة العراق النفطية جذبت اهتمام المصالح الاجنبية فيه منذ اواخر القرن التاسع عشر، وقد مرّ الاقتصاد العراقي بتغيرات كثيرة أثرت بشكل كبير على المؤشرات الرئيسة المؤثرة في اقتصاد المعرفة في العراق:

*** المؤشرات الديموغرافية**

يتميز التركيب العمري في العراق بأرتفاع نسبة السكان دون الفئة العمرية (10–14) عاماً تشكل نسبة (87%) من مجموع السكان وكذلك بالنسبة للفئة العمرية (15–19) عاماً تشكل نسبة (88،5%) من مجموع السكان حسب نتائج تعداد السكان عام (1997) وهذا يعني ان سكان العراق معظمهم في سن العمل وهذه ميزة كان يمكن ان يستفاد منها العراق بسبب قدرة السكان في مثل هذا العمر على الابداع والابتكار في حالة توافر البيئة الملائمة وكذلك ارتفاع عدد السكان للفئة العمرية (20–24) و(25–29) مقابل تدني عدد السكان في عمر (65) عاماً وأكثر ان تغيرات السكان توضح لسنة (2007) تزايد مجموع السكان ضمن الفئات العمرية السابقة الذكر لتصل الى (3،505،956 مليون) للفئة العمرية (10–14) بعد ان كانت (2،784،996 مليون) عام 1997 وكذلك بالنسبة للفئة العمرية (15–19) اذ أرتفعت لتصل الى (2،026،547 مليون) عام 2007 مقابل (2،533،911 مليون) عام 1997، ويتطلب هذا الواقع الديمغرافي ايجاد بيئة ملائمة لتحويل التحديات البشرية الى راس مال بشري، لاسيما وان الموارد البشرية من اهم العناصر التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعد مساهمة العنصر البشري هي الأساس في التنمية العلمية والتكنولوجية لما يتطلب من قدرات ابداعية لذلك لابد من الاهتمام بمرتكزات التنمية البشرية وبالتحديد ما يتعلق بالتعليم والتدريب وتطوير القدرات الفكرية والعلمية.

***المؤشرات التعليمية:**

وتجدر الاشارة هنا الى تدني مؤشر متوسط عدد سنوات التعليم في العراق ليتراوح ما بين (5،0–7،1 سنوات) مقارنة بمتوسط سنوات التعليم في الدول المتقدمة والبالغ (10–12 سنة) ( )

و ان هناك انخفاض طفيف في معدل الأمية في العراق وخاصة للفئة العمرية (15 سنة فما فوق) لتصل الى (59،9%) عام (2005) مقابل (64،3%) عام (1990) وكذلك للفئة العمرية (24-15) لتصل الى (53،5%) عام (2005) مقابل (29%) عام (1990) ( )، أي ان هناك تراجعاً بطيئاً في معدلات الأمية.

وفي سنة (2004) بلغ الناتج المحلي (41022،9) مليار دولار أي محققاً معدلاً للنمو قدره (24،4%) عن سنة 1998، وأستمر بعدها بالارتفاع اذ بلغ (41022927،4) مليون دينار عام (2002) ارتفع الى (95587954،8) مليون دينار عام (2006) أي محققاً معدلاً للنمو قدره (23،6%) عن سنة (2002) ويظهر الجدول في الملحق (1) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في العراق وبالأسعار الجارية قد ارتفع من (2084767،0) دينار عام (2000) الى ما يقارب (3582698،0) دينار.

اما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قد بلغ (661326) دينار عام (1998) ثم أخذ بالزيادة خلال السنوات التالية حتى بلغ (2926339،0) دينار عام (2006) وبذلك فقد بلغ معدل النمو خلال الفترة (1998-2006) حوالي (20،4%) لاسيما وان الدخل القومي قد أرتفع خلال المدة نفسها اذ بلغ (85431538،8) مليون دينار عام (2006) بعد ان كان (15013422،3) مليون دينار عام (1998) وبذلك يكون معدل النمو ما يقارب (24،3%) خلال تلك المدة

على الرغم من ارتفاع معدلات نجد انها لا تزال ضعيفة وغير ملائمة مع معدلات البطالة المرتفعة والنمو السكاني المتزايد وتدني الخدمات الاجتماعية والاختلالات الهيكلية في ظل بيئة اقتصادية ريعية متقلبة أحادية الجانب معتمدة الايرادات النفطية لتغطية نفقاتها تحكمها الازمات والسياسات الدولية وهذا يدعو الى ضرورة التحول نحو آفاق الاقتصاد المعرفي الذي يتحكم ويتفاعل مع السوق العالمية. (الجهاز المركزي للاحصاء,2009:530)

خامسا:- تصنيف الدول العربية في تقارير التنمية البشرية

بهدف الاحاطة بالتنمية العربية وفقاً لتقارير التنمية البشرية وتقرير المعرفة العربي يتبين من الجدول رقم (1) تسلسل الدول العربية في تقارير التنمية البشرية دولياً ومحلياً، ومدى اصرارها على تحقيق التنمية البشرية اذ كان هدفها الاساس ولا زال تحقيق تقدم وتطور ملحوظ في الاقتصاد العربي والنهوض وملاحقة التطور الذي تسعى الى تحقيقه الدول المتقدمة.

وان اهتمام الدولة من خلال مؤسساتها الحكومية بقضايا التعليم والصحة والتشجيع على فتح مراكز التعليم والتدريب وزيادة عدد الجامعات والمعاهد فضلاً عن تشجيع الدولة للقطاع الخاص في أخذ نصيبه وممارسة عمله في تحفيز النشاط الاقتصادي من اجل خلق فرص عمل أضافية لافراد المجتمع فيساهم بذلك بالتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم البلاد العربية، فضلاً عن اسهام القطاع الخاص بزيادة الانتاج وتحسين نوعيته باعتماده على الايدي العاملة المدربة والمطورة وباستعمال وسائل انتاج حديثة ومتطورة يؤدي كل هذا الى زيادة في الناتج الحقيقي، وزيادة في الدخل سوف يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد،

ففي عام 2005 حققت الكويت زيادة في نسبة الالتحاق في المدارس الابتدائية والاعدادية (74،9%) على الرغم من ان نسبة الامية للبالغين وصلت للمدة (1995-2005) الى (93،3%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول العربية الاخرى (كالامارات العربية وقطر والبحرين) اذ كانت نسبتهم لا تتجاوز الـ (89%) بينما كان دليل التعليم يشير الى (0،871%) وهي نسبة اعلى من نسبة الدول الاخرى كذلك الحال بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي الاجمالي الذي وصلت نسبته (0،930) وهي اعلى نسبة من باقي الدول الاخرى.
ومن التقارير الخاصة بالتنمية البشرية تبين ان الدول العربية تقدمت في أحداث التنمية البشرية وبحلول عام (2006) لم تكن ثمة دولة عربية واحدة ذات تنمية منخفضة جدا.

جدول(1) مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية مقارنة بين 2001، 2006

السنة	العمر المتوقع عند الولادة (عام)	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (معادلة القوة الشرائية بالدولار)	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الاجمالي	دليل التنمية البشرية
2001	66.0	5038	0.70	0.63	0.65	0.662
2006	67.8	7760	0.71	0.70	0.73	0.713

المصدر: الموقع الالكتروني لبرنامج الامم المتحدة الانمائي http://www.hdr.undp.org2009\4\13

ومن الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2001 من (5038) دولار الى (7760) دولار عام 2006 ولاكثر من (8000) دولار عام 2008، ان هذه الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تعود أغلبها الى الدول المصدرة للنفط، ويرجع هذا الاختلاف في حصة الفرد من الناتج الى دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا الذي يتشكل منه 15% من عدد سكان المنطقة العربية والتي تقع في فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية (بقيمة دليل التنمية 0،8 أو أعلى).
ان التعليم العالي يعتبر من اهم المؤشرات التي تتطلبها التنمية البشرية، قد أثبتت العديد من الدول جدارتها في الاهتمام بدور التربية والتعليم العالي في تحضر الشعوب للدخول الى العصر الجديد وفي تحسين مستويات التنمية البشرية وتعزيز الامن القومي الدولي ولاسيما ان هذه الشعوب لا تمتلك الموارد الطبيعية الكافية، فكان من الاجدر على الدول النامية تحسين جودة التعليم العالي في الوطن العربي ومواءمته للمجتمع ولسوق العمل.

لا تزال المؤسسات الجامعية تخضع للرقابة الحكومية على اعمالها الاكاديمية والادارية والمالية وعلى حريات الاساتذة والطلاب مما حدّ من نشاطهم العلمي والثقافي اذ يغلب التمويل الحكومي على الانشطة البحثية والاكاديمية، ولا توجد دراسات احصائية واقعية لحاجات سوق العمل ولاحتياجاته وللتخصصات المطلوبة على الصعيد المحلي والاقليمي مما جعل نمو التعليم العالي لا يحقق التفاعل المطلوب مع التطورات الاقتصادية لأفراد المجتمع.

والشكل البياني الاتي يوضح العرض المتزايد من الجامعات والفائض الذي تحققه من تخريجها للطلاب بأن لا تكون هناك حاجة لهم في سوق العمل، بينما نلاحظ على العكس من ذلك في الدول المتقدمة يزداد الطلب من سوق العمل للجامعات نتيجة للكفاءة العلمية التي تميز بها طلاب الجامعات.

الشكل رقم (1):دليل التعليم والموارد البشرية في الدول العربية لأحدث مدة مقارنة بعام 1995.

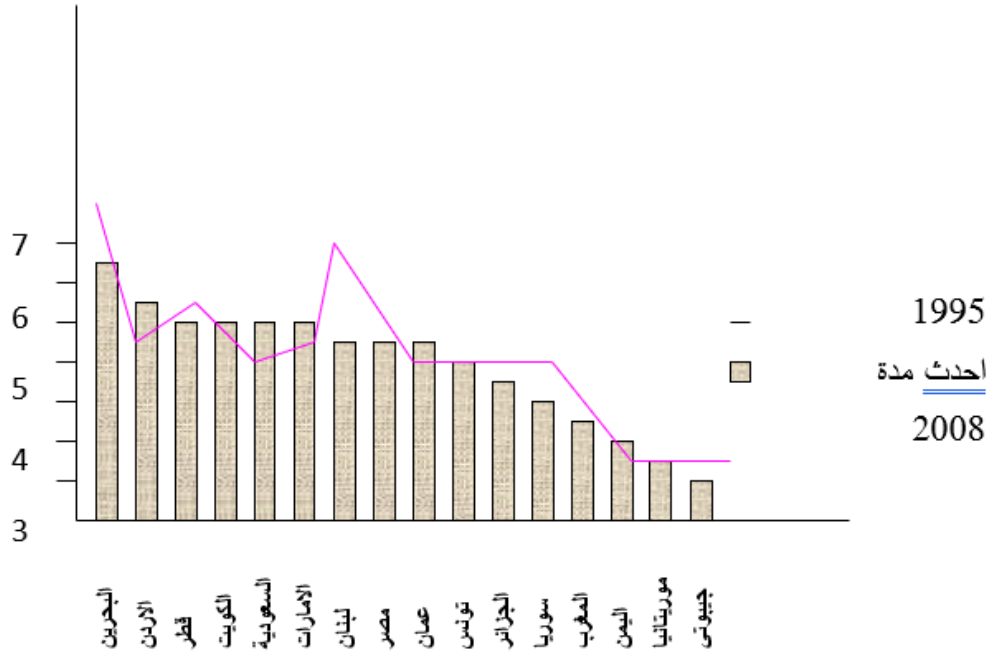

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الاداء المعرفي (الكامل))

الشكل (2): يبين علاقة الجامعات ومراكز البحوث بالاقتصاد المعرفي.

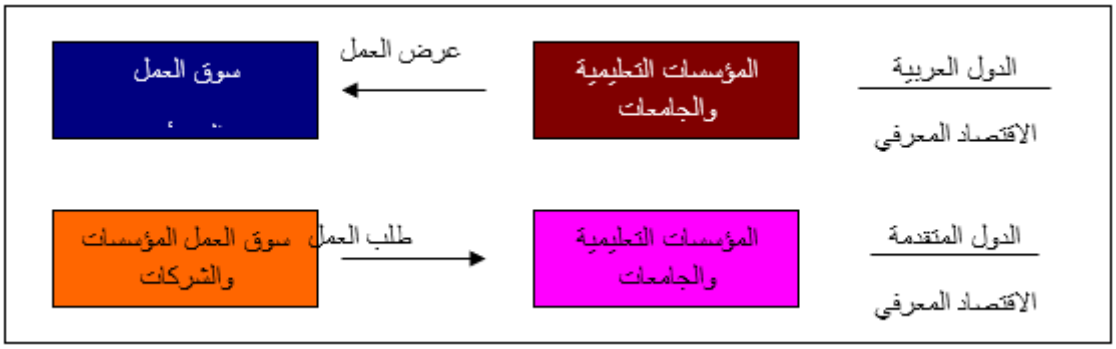

المصدر: د. عدنان ياسين مصطفى، الجامعة والتنمية والنهضة تحديات وفرص، معهد الابحاث والتنمية الحضارية، العارف للمطبوعات الحضارية للأبحاث، العراق، الطبعة الاولى، 2009، ص186.

ونلاحظ من الشكل اعلاه العرض المتزايد من الجامعات والفائض الذي تحققه من تخريجها للطلاب بأن لا تكون هناك حاجة لهم في سوق العمل، بينما نلاحظ على العكس من ذلك في الدول المتقدمة يزداد الطلب من سوق العمل للجامعات نتيجة للكفاءة العلمية التي تميز بها طلاب الجامعات.

لم تعط الانظمة العربية أهتماماً واضحاً في التعليم التقني الذي يمثل الركن الاساس في الاقتصاد المعرفي والذي يعتمد عليه سوق العمل بشكل رئيسي لقدرته الاستيعابية على التطورات الفنية والتقنية والعلمية

اذ اعتمد الوطن العربي على العمالة الاجنبية، ولكن لم يستمر هذا الوضع ففي بداية القرن الحادي والعشرين طرأ تحسن ملحوظ اذ بلغ الالتحاق بالتعليم الثانوي التقني مستويات مقبولة في نصف الدول العربية، وتشير معدلات الانتساب الى التعليم العالي، ان نسبة الملتحقين بالتعليم التقني العالي من أصل مجمل الملتحقين بالتعليم العالي تتراوح بين (1% و 31%) ويمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاثة مجموعات: الاولى: تشهد التحاقاً عالياً نسبياً يتراوح بين (20% – 31%) وهي (جيبوتي وليبيا، وتونس، وعمان، والجزائر) اما المجموعة الثانية تسجل التحاقاً متوسطاً نسبياً يتراوح بين (10 – 17%) وهي دولة (العراق، والمغرب، ولبنان، واليمن، والسعودية، وسوريا، والاردن، وفلسطين) اما المجموعة الثالثة التي تشهد انخفاضاً في التعليم التقني وهي (البحرين، مصر، موريتانيا، قطر، الكويت).

اما بالنسبة للشباب الذين يلتحقون بالتعليم العالي بشكل مكثف للحصول على الشهادة الجامعية اذ تبلغ اعلى نسبة في تونس (7%) ثم يليها المغرب والعراق وسوريا (5%) والجزائر (4%) وتتوزع الاناث بشكل عام على المستويات الثلاثة مع أنهن لا يتجاوزن في الدراسات العليا (40%) الا في ثلاث دول (تونس 55%، والجزائر 44%، والسعودية 40%) ( )، والجدول رقم (21) يوضح ذلك.

وان السبب الرئيس لعزوف افراد المجتمع عن التعليم التقني يرجع الى نظرة المجتمع المتدنية لهذا النوع من التعليم الذي يزداد الطلب عليه في الدول المتقدمة، ناهيك عن ان قيام الافراد بالدخول الى الجامعات العلمية والانسانية وحصولهم على شهادة وقيامهم باعمال بعيدة عن دراستهم وتخصصهم وهذا الشيء يؤدي الى هدر في الموارد البشرية وسوء استعمالها وهذه من أهم المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية البشرية.

اما بالنسبة للانفاق على التعليم فيتجه نحو القنوات التقليدية دون التركيز على عمليات الابداع المتصلة بالجودة والتميّز، وقد أكدت احدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي World Bank 1995 والخاصة بالجودة النوعية في التعلم لدى الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان ما يصرف على التلميذ بين (1–3) دولار في اليوم مع استثناءات محددة في دول الخليج العربي اذ يصل الانفاق الى (11) دولار في اليوم، اما في ماليزيا فيصل الى (40) دولار في اليوم، والولايات المتحدة الاميركية والدول الاوربية واستراليا الى (200) دولار، والدول الاسكندنافية (300) دولار وهذه النفقات تدل على تنويع مصادر التعليم وتوفير الوسائل التعليمية ولاسيما في مجال الحاسوب وكل ما يعزز التفكير لدى الطلاب بعيداً عن الطرق التقليدية في الدراسة كالحفظ(برنامج الامم المتحدة تقرير المعرفة العربي,2009:88).

شهد الربع الاخير من القرن العشرين تحولاً في مفهوم المناهج من تقديم الخبرات الى تخطيط وتنظيم الفرص التعليمية , وان هذا التحول في المفهوم الجديد للتعلم وهو مفهوم الفرص التعليمية، يعطي للمتعلم حرية الحركة على وفق قراراته وامكاناته ويحرره من قيود الزمان والمكان ويصبح المدرس بالنسبة للمتعلم احد مصادر التعلم وليس المصدر الوحيد، فضلاً عن ان المعرفة التي يتلقاها من الجامعات والمدارس

والمراكز والمعاهد هي ليست كل المعرفة، فالحياة هي مدرسة ويتعلّم الانسان الكثير فيها من خلال مواقع العمل والانتاج فضلاً عن ان شبكة المعلومات والاتصالات الحديثة تساعد على التعلّم والتفكير والاستكشاف.

وفي عصر المعلومات اصبح حجم المعرفة خارج المؤسسات الاكاديمية اكبر من حجمها داخل المؤسسات، وهذا الامّر حول)المؤسسات الاكاديمية من منتج للمعرفة. (Knowledge Producer الى موزع للمعرفة (Knowledge Distributor)

ان تجارب التعليم العربية من بداية الحرب العالمية الثانية ومروراً بعقود الاستقلال السياسي والاقتصادي وبرامج التنمية، حققت انجازات معرفية بمؤشرات كمية، الا ان تحديات الامية المعرفية حتمت اعادة التقويم والتطوير والتخطيط المستقبلي للمنظومات المعرفية في ظل التطورات العلمية والاقتصادية والمعرفية التي شهدها العالم في ربع القرن الاخير وآخرها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على الاقتصاد المعرفي(الحسيني,2008:97).

سادسا: الاستنتاجات

1- تعد التنمية البشرية بأبعادها البيئة الاكثر ملاءمة واستعداد لتهيئة الانسان للتعامل مع رموز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- جلب اقتصاد المعرفة معهُ مهمة تطوير رأس المال البشري وادارة الموارد البشرية واهمية هذه الادارة في تحقيق الغاية المطلوبة ومدى مساهمتها في البيئة المعرفية.

3- نتج عن اقتصاد المعرفة ومن خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أطراً مؤسسية تمثلت بقمم مجتمع المعلومات واهتمامات منظمة التجارة العالمية، لا يمكن التعاطي معها الا من خلال توفير ارضيات قادرة على تحقيق المكاسب لصالح البلدان النامية، ويتحقق هذا من خلال التعاون الاقليمي.

4- تساهم الحكومات والقطاع الخاص بدور مهم في تحقيق التنمية البشرية أي (التنمية الاجتماعية والاقتصادية) لاي بلد وبنجاحهما يمكن ان تتحسن انتاجية العمل وعناصر الانتاج.

5- تمثل تركيبة المؤشر الديموغرافي العربي ذو الطابع الفني، مؤشراً ايجابياً في امكانية التحول نحو اقتصاد المعرفة لكون هذه التركيبة اكثر استعداد للاستيعاب والابداع فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وما توفرهُ تلك التركيبة من تنشيط السوق الواسعة من جهة اخرى، وهذا مشروط بالاعداد والتطور النوعي لهذه التركيبة.

6- هناك مؤشرات نمو ايجابية فيما يتعلق بمؤشر التعليم على مستوى النمو الكمي في الدول العربية ولاسيما ما يتعلق بالانفاق على التعليم وعدد المسجلين الا ان تدني مستوى الجودة النوعية في التعليم كمؤشر نوعي يقلل من أهمية الانجازات الكمية ويبطء من حركة التحول نحو اقتصاد المعرفة.

7- على الرغم من التحاق عدد كبير من افراد المجتمع في المراحل التعليمية المختلفة الا انه ما زال هناك ما يقارب (9) مليون طفل خارج المجتمع التعليمي ونسبة كبيرة من الفتيات مقارنة بالذكور غير متعلمات.

8- الانفاق الحكومي على التعليم يمثل 97% أي نسبة كبيرة من الانفاق تكون من المؤسسات الحكومية، ولا يشترك فيها القطاع الخاص على الرغم من كون هذا القطاع يساهم بنسبة مرتفعة ويشارك القطاع العام في الدول المتقدمة في مختلف نواحي الحياة.

سابعا: التوصيات

1-العمل على تشكيل وزارات او هيئات او مراكز عامة تعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتولى بمهام الادارة والاشراف والتنسيق الداخلي ومع العالم الخارجي فتكون بمثابة مركز معلومات وطني.

2- تهيئة التشريعات والقوانين اللازمة لمعالجة قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتولى المشرع ملاءمتها مع مثيلاتها في الدول العربية والاجنبية لتحقيق مستويات عالية من الشفافية والمرونة ولاسيما ما يفيد حقوق الملكية الفكرية وتأمين مستلزمات الامان والخصوصية لحقوق الانسان.

3- انشاء نظام للضرائب والتعريفات الكمركية فيما يتعلق باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مجالات التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية.

قائمة المصادر العربية

1- البستاني، باسل، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة متابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009.

2- يوسف، باسيل، حقوق الانسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، 2000.

3- الحسيني، عبد الحسن، تطوير البرامج التعليمية وتعزيز البحث العلمي، بيروت، لبنان، 2004.

4- برنامج الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، (2007-2008).

5- يوسف محمد المدفعي، زايد والامارات "بناء دولة الاتحاد"، أبو ظبي للثقافة والتراث، الامارات العربية المتحدة، 2008.

6- علي، نبيل، وآخرون، الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2005.

7- الظاهر، نعيم ابراهيم، ادارة المعرفة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2009.

8- الحسيني، عبد الحسن، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم ناشر(ث)، الطبعة الاولى، 2008.

9- تقديرات اليونسكو، "العلم والعالم"، مؤسسة التقدم العلمي، الكويت، 1998-2005.9-

10- الامم المتحدة، الاسكوا، تقرير الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الدوحة (29-30 نيسان)، 2008.

11- الامم المتحدة، الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا(2008-2009)،نيويورك 2009.

12- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،الاسكوا، مبادرات المحتوى العربي، نيويورك، 2003.

13- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء للاسكوا، نيويورك، 2003.

14- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، بيت الحكمة-العراق، 2009.

قائمة المصادر الاجنبية

1- 10- Low,L.Economics of Information technology and Media, Singapore Press,Singapore, (2000),